

**Paiement de la prime
d'assurance : La preuve de
l'existence de l'obligation par
l'assureur renverse la charge de
la preuve sur l'assuré qui doit
justifier de son paiement (CA.
com. Casablanca 2025)**

| Identification | | | |
|----------------------------------------------|------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|
| Ref 65540 | Juridiction Cour d'appel de commerce | Pays/Ville Maroc / Casablanca | N° de décision 4588 |
| Date de décision 20250930 | N° de dossier 2025/8218/3164 | Type de décision Arrêt | Chambre |
| Abstract | | | |
| Thème Prime d'assurance, Assurance | | Mots clés Renouvellement tacite, Reçu de prime, Prime d'assurance, Preuve du paiement, Paiement de la prime, Obligation de l'assuré, Contrat d'assurance, Confirmation du jugement, Charge de la preuve, Assurance | |
| Base légale | | Source Non publiée | |

Résumé en français

Saisi d'un appel contre un jugement condamnant un assuré au paiement de primes impayées, la cour d'appel de commerce se prononce sur la charge de la preuve de l'obligation. Le tribunal de commerce avait fait droit à la demande de l'assureur.

L'appelant soutenait que la créance n'était pas établie, la charge de la preuve de l'obligation pesant sur le créancier en application de l'article 399 du code des obligations et des contrats. La cour écarte ce moyen en retenant que la production par l'assureur de l'avis d'échéance de la prime, rattaché à la police d'assurance dont le renouvellement tacite n'est pas contesté, constitue une preuve suffisante de l'existence de l'obligation.

Elle rappelle qu'en vertu de l'article 20 de la loi sur les assurances, l'assuré est tenu au paiement des primes échues. Dès lors, au visa de l'article 400 du code des obligations et des contrats, la charge de la preuve du paiement ou de l'extinction de la dette pèse sur le débiteur.

Faute pour l'appelant de rapporter une telle preuve, le jugement entrepris est confirmé.

Texte intégral

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث تقدمت شركة (ف. ت.) بواسطة دفاعها بمقال استئنائي مؤدى عنه الصائر القضائي بتاريخ 12/6/2025 تستأنف بمقتضاه الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 23/12/2024 تحت عدد 14202 ملف عدد 11891/8218/2024 و القاضي الشكل قبول الطلب وفي الموضوع: بأداء المدعى عليها للمدعية في شخص ممثلها القانوني مبلغ 33725,61 درهم (ثلاثة وثلاثون ألفاً وسبعمئة وخمسة وعشرون درهماً و واحدو ستون سنتيماً)، مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب وبتحميلها الصائر ورفض باقي الطلبات.

في الشكل : حيث ان الاستئناف قدم مستوفيا لشروطه الشكلية المتطلبة قانونا من صفة و اجل و أداء و أيضا تمت الإشارة الى الوقائع كما تم التنصيص عليها بالفصل 142 من ق م ق م مما يتعين معه التصريح بقبوله و رد الدفع المثار بهذا الخصوص لعدم جديته .

في الموضوع :

حيث يستفاد من وثائق الملف و من الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليها تقدمت بمقال بواسطة دفاعها أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء تعرض من خلاله أنها دائنة للمدعى عليها بمبلغ 33725,61 درهم من قبل عدم أداء أقساط التأمين بمقتضى البوليصة رقم 15/163113 وأن المدعى عليها امتنعت عن الأداء رغم المساعي الحبية ملتزمة الحكم على المدعى عليها بأدائها لفائدة المدعية ما مجموعه 33725,61 درهم والفوائد القانونية من تاريخ 2023/01/01 إلى غاية التنفيذ وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميل المدعى عليها الصائر.

و أرفقت المقال صورة من عقد التأمين و قسط التأمين و رسالة إنذار و ملحق عقد

و بتاريخ 23-12-2024 صدر الحكم موضوع الطعن بالاستئناف:

أسباب الاستئناف

حيث تتمسك الطاعنة بنقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك إنه خلافا لما جاء في تعليل الحكم المطعون فيه فان المستأنف عليه لم يثبت استحقاؤه لأقساط التأمين المدعى بها ، و انه لم يدل بأية فواتير مقبولة طبقا لأحكام الفصل 417 من قانون الالتزامات والعقود ، و ان الأقساط المدلى بها غير ثابتة ، و ان اثبات الالتزام على المدعى طبقا لمقتضيات الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود، وحيث انه امام انعدام اية وسيلة اثبات ، ملتزمة بقبول الاستئناف وموضوعا بإلغاء الحكم الابتدائي برفض الطلب

وارفقت المقال بنسخة من الحكم المستأنف

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها من طرف المستأنف عليها بواسطة نائبيها بجلسة 23/9/2025 جاء فيها ،إن المستأنف لم يعرض وقائع جريان المسطرة أمام المحكمة التجارية و اختصر الوقائع في جملتين ، و هو ما يشكل خرقا للفصل 142 من قانون المسطرة المدنية و إنه بذلك ينبغي التصريح بعدم قبول الاستئناف.

وفي الموضوع: إن أوراق الملف تحتوي على عقد التأمين و كذلك أقساط التأمين غير المؤداة و هي مستخرجة وفق ما تنص عليه مدونة

التأمينات و إن الدعوى مقامة في إطار مدونة التأمينات و هو قانون خاص ، و أن مدونة التأمينات عرفت قسط التأمين، الذي يحتسب حسب شروط التأمين المتفق عليها بين العارضة و المؤمن له ، و أن هذا القسط يسلم للمؤمن له عند أدائه له، إن المستأنفة و عوض أن تبادر إلى إبراء ذمتها من الأقساط المتخلفة غير المؤداة، فإنها اختارت أسلوب التسويق و المراوغة ، و التمسست في الشكل بعدم قبول الاستئناف شكلا في الموضوع برد الاستئناف تأييد الحكم المستأنف

و بناء على إدراج الملف بعدة جلسات آخرها جلسة 23-9-2025 حضر دفاع الطرفين ادلى دفاع المستأنف عليه بمذكرة جوابية حاز دفاع المستأنف نسخة التمس اجلا فتقرر اعتبار الملف جاهزا و حجزه للمداولة للنطق بالقرار لجلسة 30/9/2025.

محكمة الإستئناف

حيث تنعى الطاعنة الحكم بنقصان التعليل الموازي لانعدامه لكون المستأنف عليها لم تثبت استحقاقها لاقساط التامين المدعى بها، الا انه و خلافا لذلك فالثابت من وثائق الملف ان المستأنف عليها ادلت بوصول قسط التامين غير المؤدى عدد 44978320 و المستحق عن المدة من 1-1-2023 الى 1-1-2024 و الحامل لمبلغ 33725.61 درهم بوليصة رقم 15/163113 عن الاخطار المتنوعة التي تم الاتفاق على تجديدها ضمينا بين الطرفين بشكل سنوي .

وحيث انه بمقتضى عقد التامين فان الطاعنة تبقى بصفتها مؤمن لها ملزمة بأداء جميع أقساط التامين التي حل اجل استحقاقها و التي أصبحت دينا بذمتها لا ينقضي الا بالوفاء او بسبب من أسباب انقضاء الالتزام طبقا لاحكام المادة 20 من مدونة التأمينات، و انهاذا اثبت المدعي وجود الالتزام كان على من يدعي انقضائه او عدم نفاذه اتجاهه اثبات ما يدعيه طبقا للفصل 400 من ق.ل.ع

وحيث انه لا دليل بالملف على أداء هذا المبلغ او المنازعة فيه بمقبول مما يكون معه طلب اقتضائه مؤسسا و يكون ما انتهى اليه الحكم المستأنف مصادفا للصواب .

و حيث انه ترتيبا على ما ذكر يكون سبب الاستئناف غير مرتكز على أساس و يتعين رده و تأييد الحكم المستأنفو ابقاء الصائر على رافعه

لهذه الأسباب

تصرح محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء و هي تبت انتهائيا علنيا و حضوريا :

في الشكل: قبول الاستئناف

في الموضوع :برده و تأييد الحكم المستأنف و إبقاء الصائر على رافعه